من اجراء موضوع فلا يكون البحث عن الاسناد بحمل اصوله وعوارضه الذاتيه عليه من المسائل قلنا ان احوال
الاسناد هي احوال الكلام والاعراض الذاتية لتعرض لجزئه الذي هو الاسناد فموضوع المسائل في الحقيقة
انما هو الكلام وان قال لم يراع المص ذالك في بحث الحقيقة والمجاز العقليين حيث جعلهما من عوارض
الاسناد فقال ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي قلنا الامر واع اما وان قال ما الامر
الداعي قلنا هو اسباب الحقيقة والمجاز على هذا الفعل نفسه وان قال الاحوال والاسناد عرض ام
جوهر قلنا هي عرضان وان قال اذا كانا عرضين يلزم قيام العرض بالعرض فهو لا يجوز قلنا لا يلزم
ذالك لان الاحوال والاسناد من الامور التي لا وجود لها في الخارج بل هما من الامور الاعتبارية ولا نزاع
في وصف العرض بالامور الاعتبارية وانما الكلام في وصفها بالموجودة وان قال تعريف الاسناد
بالضم ليس بصحيح لانه تعريف بالمباين والتعريف بالمباين ليس بصحيح قلنا لانسلم ان هذا التعريف بالمباين
وانما كان كذالك لو كان المراد بالضم المعنى المصدري اعني فعل المتكلم وليس كذالك بل المراد منه
المبني للمفعول اي المضموم وان قال لم لم يقل او لا مضموم الكلمة قلنا بناء على ان ظاهر الاسناد
مقدم الضم كذالك او التنبيه على ان في انضمام كلمة ام ما يجري مجريها الى اخرى مد خلا في التكلم
وان قال لم قلت ان ظاهر الاسناد متقدم قلنا لانه ليس المراد من الاسناد ههنا معناه اللغوي
بل المراد منه معناه الاصطلاحي وان قال كم اقسام الاسناد قلنا ثلثة وان قال ما هي قلنا
احدها اصلي ومقصود لذاته وهو بين المبتدأ والخبر ومبين للفاعل والفعل نحو زيد قائم وقام زيد
والثاني فيما كان اصليا لا مقصود الذاته وهو اذا وقع خبر المبتدأ جملة نحو زيد ابوه قائم وان
قال ما المراد ههنا كلها مرادة ههنا وان قال ما القرينة كلها مرادة قلنا اخذ كلمة في التعريف حيث
قال ضم كلمة او ما يجري مجريها وان قال التعريف للتحقيق وكلمة او للتشكيك والتشكيك ينافي التحقيق
قلنا ان او ههنا لتقسيم المحدود لا لتقسيم الحد حتى يكون منافيا وان قال اي وقت تكون تقسيم
للمحدود قلنا ان كان المحدود واحدا وكان له نوعان او اكثر وان قال اني وقت تكون تقسيم الحد
قلنا اذا كان المحدود متعددا وان قال كيف تكون تقسيم الحد اذا كان متعددة قلنا لان تعريف
المتعدد يكون متعددا لا محالة او واحدا لكن يكون له تعريفان او اكثر وان قال اي تقسيم
يراد ههنا قلنا تقسم المحدود وان قال لم قلنا محدود واحد وكان له نوعان احدهما ضم
كلمة والاخرى ما يجري ١٥ وان قال ما العلاقة على ان كلمة او تقسيم المحدود قلنا كون
الانفصال المنع الخلو بحيث ينحصر شقين ولا يحصل اخر

عـ الرسالة عـ م ٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

واما العطف اي جعل الشئ معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو
جاءني زيد وعمر فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو للجمع المطلق
اي ثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية فاعلمها من هؤلاء
التحاريرما في هذا المقام من الابحاث الغامضة من كل نقير وقطمير فانتجينا عشرة اسئلة
دقيقة مع اجوبة الحقيقة ثم عرضناها على نظيره العالي المحيط بكل خفي وجلي من المعاني
والمعالي فاصلح بعض ما بدر منا من الخلل فجازينا او امضى بعضه بالقبول كما مضينا فوزنه
لنبقى على مد الدهر ونكون من نال امرنا عطية اخرى لطلاب الاثر فيها من تلك العترة
الكاملة تشكر ناعند النظر بنظرة شاملة ومن الله الهداية في البداية والنهاية السؤال الاول
يسأل عن الطالب هذا القول اعني قوله اما العطف فلتفصيل المسند اليه على اي موضع يعطف
فلا بد ان يقول على قوله واما الابدال منه فلزيادة التقرير فيقال له فكل منهما جملة لا محل لها من
من الاعراب فلا بد في مثل ذالك من جهة جامعة بين المسند والمسند اليهما فعد لنا اقسام الجهة
فلا بد ان يقول هي ثلثة عقلي وهمي وخيالي ويعرف كل منها فيقال فاي من هذه الاقسام
الجهة في هذا العطف فلا بد ان يقول كلتاهما خيالية لان الناظر العارف ممن له نصيب من العربية
اذا رأى او سمع ذكر واحد من التوابع المسند اليه وابرادنكتة لذالك الواحد ينحصر في خيالة توابع
اخر له ونكتة اتيانه فان قال يدل هذا القول هذا من عطف القصة على القصة ويكتفي فيه
مجرد تناسب القصتين وتناسبهما فيه هذا المقام منه السؤال الثاني يسأل عنه هذا القيد
حملية او شرطية وعلى كونهما من احدابهما فاي قسم من اقسامها المعلومة فلا بد ان يقول هي
شرطية متصلة لزومية لان امافيهما معنى الشرط والتفصيل والتاكيد والتقدير مهما يكن
من شئ فالعطف لتفصيل فيقال له كيف تكون لزومية ولا تلازم بين وجود شئ ما في
في العالم وبين كون العطف لتفصيل المسند اليه فان قال نعم يدعى الملازمة بينهما ولا يسلم
هذا الادعاء ان تكون القضية كاذبة لانه كناية عن تاكيد ثبوت الحكم او قال بل اتفاقية وتعليق
الحكم بوجود شئ ما في العالم وان كان اتفاقيا يفيد التاكيد يقبل منه السؤال الثالث لفظ
العطف بمعنى المصدري او بمعنى التابع المخصوص كما يطلق على كل منهما بين النحاة فلا بد ان
ان يقول وهو بمعنى المصدري بقرينة قوله فلتفصيل وقد فسر الشارح العلامة لان التابع
المخصوص لا يفيد تفصيل المسند اليه وانما يفيده المعنى المصدري فيقال ما الفرق بينهما وهو من
اي جنس كل منهما فلا بد ان يقول التابع المخصوص من قبيل الالفاظ واللفظ كيفية قائمة
بالصوت وهو كيفية قائمة بالهوى فيكون اللفظ من مقولة الكيف ورسموه بانه كيفية
قائمة بالصوت بها يتميز صوت عن آخر مثله في الحدة والثقل ويذكر في هذا المحل بحث قيام
العرض بالعرض واما المعنى المصدري فهو من قبيل الحال والحال واسطة بين الموجود والمعدوم

غير داخلة تحت المقولة والمقولات العشرة فيقال له فعلى ما ذكرت من قيام اللفظ بالصوت والصوت بالهوى يلزم قيام العرض بالعرض ليس ذلك بمستحيل فلابد ان يقول نعم هو مستحيل عند المتكلمين وممكن بل متحقق عند الفلاسفة وهذا الاختلاف مبنى على اختلافهم في تعريف قيام الشئ بغيره ويزد البحث على ما ذكر في علم الكلام ثم يقال له اذا كان المعنى المصدرى مرادا وهو من قبيل الحال فكيف يكون علة للتفصيل وهو ايضا من قبيل الحال اذ الحال عندنا لا تكون معللة بحال اخرى الا عند ابى هاشم في الاحوال التى هى مما يتبع الحيوة وليست هاتان الحالان مما يتبع الحيوة فلابد ان يقول الاحوال قد تكون سببا لحصول احوال اخر وان لم تكن علة لها واطلاق العلة عليها واستعمال ادوات التعليل بينهما على ضرب من التاويل وان قال المصدر المتعدى كما ههنا وان كان مدلوله امرا عدميا لكنه يستلزم لفاعله هيئة حاصلة بسبب كونه مؤثرا في غيره ولمفهوم له هيئة حاصلة بسبب كونه متاثرا وهذه الهيئة امر موجود من مقولة الفعل والانفعال فبهذا الاعتبار يجوز ان يطلق عليه ايضا انه علة لما يترتب عليه من الاثار يقبل منه

السؤال الرابع هذه القضية وان كانت شرطية لكان امافيها كما مر لكن الغرض منها القضية الحملية وهى قولنا العطف للتفصيل فهى مسئلة من مسائل علم المعانى فاى شئ وقع موضوعا في هذه المسئلة من موضوع العلم فلابد ان يقال موضوع المسئلة قد يكون عين موضوع العلم وقد يكون نوعا منه وقد يكون عرضه الذاتى وقد يكون نوعا منه وهذا من القسم الاخير فان موضوع العلم اللفظ العربى وعرضه الذاتى الاحوال التى بها يطابق اللفظ العربى بمقتضى الحال والعطف نوع منه

السؤال الخامس ما الباعث للشارح العلامة على تفسير العطف بقوله اى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه فلابد ان يقول العطف يطلق في السنة النحاة على معنيين المعنى المصدرى والتابع المخصوص والاول قد يكون بمعنى عطف غير الشئ عليه وقد يكون بمعنى عطف على غيره فقسره به للتنبيه على ان المراد به المعنى الاول من المعنى الاول لما في ارادة غيره من الخفاء وقد مر ذكر في ارادة المعنى الثانى واما في ارادة الثانى من الاول فلانه وان كان من احوال المسند اليه لكنه ليس من احوال المسند اليه بالاصالة بل بالتبعية والمقصود من هذا الباب بيان الاحوال الاصلية

السؤال السادس لام التعليل قولك فتفصيل المسند اليه هل هى للعلة الحصولية او التحصيلية فلابد ان يقول بل التحصيلية قد خولها علة لما قبلها في الذهن واما في الخارج فبالعكس فيقال اى للطالب فحينئذ قد ظهر العلة للعطف فاعلة المادية والصورية والفاعلية فلابد ان يقول تمام مفهوم جعل الشئ معطوفا على المسند اليه بمنزلة علة الصورية واجزاء هذا المفهوم بمنزلة المادية وفاعل المتكلم فيقال له هل يمكن وجود معلول مركب بلا علة غائية فلابد ان يقول يمكن بل متحقق اما على مذهب الفلاسفة فلان المصنوعات مستندة الى البارى تعالى بطريق الايجاب فلا يكون لا لايجاد العلة الموجبة من علة غائية واما على مذهب المتكلمين فلانها مستندة الى الله تعالى بطريق الاختيار وافعاله ليست معللة بالاغراض كما بين في محله فيقال له فهل يمكن ان يكون البسيط الحقيقى

علة تامة اى فاعلا مستقلا للمعلول المركب فلابد ان يقال اما على راى الحكماء فلا يمكن اذ الواحد عندهم فلا يصدر عنه الا الواحد وامكان العقل الاول وان كان معتبرا معه لكنه من المعقولات الثانية التى لا يتعلق بها الايجاد واما على راى المتكلمين فهو ممكن بل متحقق لاستناد المصنوعات كلها الى الله تعالى بالذات عندهم والتحقيق ان عندنا ما عدا شراذل السنة مبنى الصفات الذاتية لله تعالى لا يتحقق علة تامة بسيطة حقيقة لان لصفاته مدخلا في وجود الموجودات كما تحقق في محله

السؤال السابع يطلب منه ان يترتب قياسا اقترانيا من الشكل الاول منتظما من قول الشارح العلامة فان فيه تفصيلا للفاعل اه يستدل به على الدعوى الضمنية من مطابقة المثال للمثل له فلابد ان يقول هذا المثال مطابق للمثل له لان هذا المثال فيه مطابقا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل وكل امر شانه كذا فهو مطابق للمثل له فيقال له ما الفائدة في زيادة قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل فلابد ان يقول فائدته اظهار المقابلة بين قوله تفصيل المسند اليه وقوله بعده او المسند اليه فيقال له لانسلم ان هذا المثال لا يدل على تفصيل الفعل لان مادل على تفصيل الفاعل يدل على تفصيل الفعل لان الفعل الواحد بالشخص لا يصدر عن الفاعلين المختلفين لامتناع قيام العرض الواحد بالشخص بمحلين مختلفين فيدل على ان يجئ غير مجئ عمرو فيحصل منه تفصيل المسند ايضا كما في قولنا جاء زيد وعمرو فلابد ان يقول هذا التفصيل انما يفهم بدلالة العقل وهى ان كانت اقوى من دلالة اللفظ لان الغرض من هذا الفن بيان مدلولات الالفاظ ثم يطلب منه ترتيب هذا القياس من المختلطات بضم جهة منتج لكل من الصغرى والكبرى فلابد له اولا من تقرير شرط انتاج الشكل الاول من المختلطات وبيان كون النتيجة النتيجة كالصغرى مع بيان ما يجب زيادة عليها او نقصه عنها من الجهات على ما فصل في موضعه ثم يقول هذا الصغرى ضرورية مطلقة والكبرى مشروطة عامة والنتيجة كالصغرى بينهما وتقريره هذا المثال مطابق للمثل له بالضرورة لان هذا المثال فيه تفصيل للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل بالضرورة وكل امر شانه كذا فهو مطابق للمثل له بالضرورة ما دام كذا شانه فهذا المثال مطابق للمثل له بالضرورة

السؤال الثامن من قول الشارح اذ الواو انما هو للجمع المطلق يستعمل لفظ المطلق في امثاله تارة في نفى التقييد المعبر عنه بلا شرط شئ وتارة في تقييد النفى المعبر عنه بشرط لا شئ فالمراد ههنا فلابد له بعد ايضاح الفرق بين المعنيين ان يقول المراد ههنا الاول ولا يناف الجمع المفهوم من الواو ان يقترن المتعاطفان بالتقدم والتاخر والمهلة بعدان لا يقصد دلالتها عليه وفي قوله من غير تعرض ايماء الى ذلك

السؤال التاسع يورد عليه انا لا نسلم ان الواو للجمع المطلق من غير تعرض اه كيف وانهم قد اوجبوا في السعى الابتداء من الصفا فلولا ان الواو للترتيب هنا في قوله تعالى ان الصفا والمروة الاية لما اوجبوا ذلك فلابد ان ليس هذا الايجاب ماخوذ من الاية وانما هو من قوله عليه السلام ابدؤا بما بدأ الله وهذا الامر منه عليه السلام لو خلى غير متلو

السؤال العاشر اذا قال الرجل لامرأته الغير المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق
وطالق وطالق فدخلت الدار تطلق عند ابي حنيفة رحمة الله عليه واحدة وعندهما
ثلاثا فلو لا ان الواو للترتيب عنده والمعية عندهما لم يكن الحكم كما قالوا فلا بد ان يبين لكل
من القولين ماخوذة من غير الواو على ما فصل في كتب الفقه والاصول وقد رتبنا ذلك
الاسئلة سهلة الحصول والجواب مما يتعلق بالعربية وغيرها لنور دهما على ضعفا الطلبة
ليناله ابها المطربل يطالب قلوبهم بالحضور في معرض السؤال والجواب ويعترفوا بعجزهم
اذا عجزوا عن اجوبتها ويرتفع ما عرض عليهم في اول الامر من الخجل والوجل وان لم ينفعهم
في حصول مطالبهم ما لم يسأل عنهم الاسئلة المرتبة ولم يجيبوا عنها والله الموفق والرشيد
تمت الرسالة في حق الامتحان لمحمد المنيب الفقير الى رحمة المستعان
الذي هو استاذ زمان م م م ع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للرب العالمين والصلوة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين وعلى اله الطيبين الطاهرين
واصحابه الطيبين وبعد فهذه اوراق لشرح السطور من الاستعارة نهض بها العبد ضعيف بقدر
الاستطاعة لما اراد الاقتداء بالكتاب الكريم والعمل بحديث من هو على خلق عظيم فاقول الحمد
اي كل حمد من كل حامد للرب العالمين او مختص به تعالى والصلوة على محمد وانواع التعظيم و
التكريم كاعلان دينه وابقاء شريعته وتكثير امته واعطاء الوسيلة والشفاعة الكبرى والدرجات
العاليات والمنازل السامية في الجنات وغيرها من الانعام والاحسان منزلة على محمد
صلى الله عليه وسلم وعلى اله اي منزلة على اتباعه بالتبع اذ لا يقال اللهم صل على ابي بكر
وعمر بل يقال اللهم صل على محمد واله ولا يخفى ان الصلوة عليهم رضي الله عنهم ليست كا
الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم في جميع انواعها بل الصلوة عليهم تكون بما يناسب حالهم
كالدرجات والمنازل والانعام والاحسان وغيرها اجمعين اي كلهم وبعد فالمقصود من ايان
هذا اللفظ التبرك بالامور المتبركة المذكورة بعد تبركه قبل شروعه لتزيد تبركه وقت شروعه
لان هذا اللفظ مما كان لازم الاضافة ومقطوع منها هنا لكنها منوية ولا يضاف في مثل
هذا المقام الدال ما ذكر قبله وهو ههنا الامور المتبركة فالمعنى له وبعد البسملة والحمدلة والصلية
فاعلم ان اللفظ اذا استعمل اي اللفظ فيما وضع له او في المعنى الذي له اي لذلك المعنى فحقيقة اي
فاستعمال اللفظ في هذا المعنى حقيقة لانه استعمال في المعنى الذي عين له في ابتداء وضعه فان
خوانيت اللذ ابقل فان الاتيان بها والبقل مستعملان في معناهما الموضوعين له وان
استعمل في غيره اي في غير ما وضع له فان لم يقارن اي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له
والفا تفصيلية بالعلاقة اي ان لم يكن مقارنا للتعلق والمناسبة الذي يدور عليه صحة
المجاز بين المعنى الموضوع له وغير الموضوع له كالسببية والمسببية والحالية والمحلية

والكلية

والكلية والجزئية واللازمية والملزومية والعمومية والخصوصية والمشابهة وغيرها من العلاقات
المعتبرة فغلط اي يسمى استعمال هذا اللفظ في هذا المعنى غلطا نحو خذ هذا الفرس مشيرا
الى الكتاب فانه لا مناسبة بينهما اصلا وان قرن بهما اي بالعلاقة عطف على ان لم يقارن
دون القرينة اي حال كونه غير مقترن بالقرينة الصارفة اي المانعة الصفة للاحتراز
عن القرينة الغير الصارفة فانها لا تضر يعني اما ان يوجد القرينة او وجدت لكنها لم تكن
صارفة عن ارادة المعنى الحقيقي اي القرينة التي تصرف اللفظ عن ارادة المتكلم معناه
الذي وضع له فكناية اي يسمى هذا اللفظ كناية والكناية لفظ اريد به لازم معناه
الموضوع له بعلاقة ولا قرينة صارفة نحو فلان طويل النجاد رجع اي حامل سيفه وعلاقته
فان لفظ طول النجاد كناية عن لازم معناه وهو طول القامة لانه من لوازم طول النجاد
لا يجعل طويلا الا لمن قامته طويلا فيكون مستعملا في لازم معناه فينتقل منه الى طول القامة لكن
لا يمتنع استعماله عن ارادة ما وضع له اعني طول النجاد في نفسه نحو عريض الوسادة فينتقل منه
الى عريض القفا ومنه ينتقل الى الابله نحو فلان كثير الرماد اذا كنيت عن جود شخص قلت فلان
كثير الرماد ينتقل منه الى كثير الحطب بحث القدر ومنه الى كثرة الطباخ بخ ومنه الى كثرة الاكلة
ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعني الجود وكذا نحو فلان جبان الكلب ينتقل
منه الى كثرة الضرب ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى كثرة القصود
وكذا نحو فلان بذال الفصيل ينتقل منه الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حليبها ومنه الى كثرة
الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعني الجود وللمانع في كل منها عن ارادة
ما وضع له وان قرن عطف على قرن بالعلاقة والقرينة اي الصارفة لان المعاند المعرف
عين الاول فان كان الفاء كالفاء العلاقة اسم كانت غير المشابهة خبر كانت اي كانت
العلاقة اية علاقة كانت من العلاقة المعتبرة سوى المشابهة فمجاز مرسل اي يسمى هذا اللفظ
مجازا مرسلا لتجاوزه عن ما وضع له وارساله من يد الواضع الى ميدان المجاز سوى المجاز الذي
علاقة المشابهة وعدم تقييده بعلاقة واحدة من العلاقات نحو امطرت السماء نباتا اي
غيثا وماء فمعناه الحقيقي خشن استعمل في غيره وهو المطر بعلاقة السببية والمسببية فذكر لفظ
المسبب واريد السبب والقرينة الصارفة كون النبات غير منزل من السماء بل مخرج من
الارض وجرى النهر وسال الميزاب اي جرى الماء في النهر وسال الماء في الميزاب استعمل لفظ
النهر والميزاب في الماء بعلاقة الحالية والمحلية فذكر لفظ المحل واريد به الحال بقرينة كون
الجرى غير منصور في النهر والميزاب بل من شانهما وان كانت اي العلاقة المشابهة خبر
كانت عطف على ان كانت العلاقة غير المشابهة فاستعارة المصدر بمعنى الفعول الاستعار
يعني يسمى هذا اللفظ استعارة لكونه مستعارا من معناه الحقيقي لمعناه المجازي فعلم منه
ان الاستعارة باسرها من اقسام المجاز نحو رايت اسدا يرمي اي رجلا شجيعا يرمي السهم